محطة جديدة

جميل مفرِّح

● إن منجز ترسيخ مبادئ وشكل النظام الديمقراطي الذي تحقق لنا كيمنيين حتى الآن منجز بحجم ماتمليه الحياة المعاصرة اليوم من نموذج حياة متقدِّم، وإن شابه أو يشوبه ما شابه ويشوبه من ملاحظات أو أخطاء، فتقبل الملاحظات ووقوع الأخطاء أمورٌ واردةٌ بلا شك حتى على مستوى الأنظمة المرفَّهة والمتقدمة، ومن يشترط ألا يخطئ لا ولن يعمل، ولن يخوض أية تجربة تحول أو تغيير منشودة أو متطلبة..

● وإنه لمن الواجب، في الواقت الراهن كما يرى السواد الأعظم من أبناء الوطن، التأكيد على أن استكمال تصحيح الوجه الديمقراطي الذي يمثلنا ونواجه به العالم كما نواجه أنفسنا والحقيقة المطلقة، قد بات فرضاً علينا لنظل نفخر ونفاخر بوطننا وبتجربتنا الديمقراطية الفذة والمتميزة، ولنؤكد للعالم أجمع استحقاقنا لذلك التميز ولنجاح تجربنا الديمقراطية بالرغم من كل ما يعوقها من معوقات، بانتهاج الديمقراطية سبيلاً نحو مستقبلنا الذي نطمح إليه من خلال محطة جديدة في مشروعنا المتفرد، هي محطة أو تجربة الانتخابات الرئاسية المقبلة التي يعتقد أنها ستمثل إضافة فعلية ملموسة، وهو ما يلزمنا في هذا الوطن جميعاً كمؤسسات وأفراد ومجتمع أن نحاول ما استطعنا أن نعمل كيد واحدة لكسب رهاننا وإغلاق كل الأفواه المُتقولة والحاقدة على وطننا وعلينا كشعب يستحق، كما قال أحد المحللين الأمريكان، مطلق الاحترام والتقدير والدعم نظراً لمستوى نجاحات المشروع الديمقراطي في بلادنا على خلاف كثير من الدول والشعوب التي لم تستطع أن تتحرك قيد أنملة في هذا المشروع رغم ما تمتلكه من مقومات فعلية ومقدرات هائلة..

● ترى ما أهمية نجاح ومحاولة إنجاح مشروع الانتخابات الرئاسية المقبلة، في تكليل وترسيخ هذا المشروع مشروع الديمقراطية الذي راهنا وما نزال نراهن عليه من أجل يمن اليوم ويمن الغد الذي تطمح فيه كل أجيالنا ومختلف فئاتنا وشرائح مجتمعنا؟

ذلك ما يمكن أن تناقشه وتتوقف عنده مجموعة من الآراء والكتابات التي استضفناها في هذه الصفحة بأقلام عددٍ من الزملاء الكتاب والمثقفين كعيِّنة نخبوية هامة تنعقد عليها الكثير من الآمال، باعتبارهم ممثلين لواحدة من أهم شرائح هذا المجتمع...،

اكدت أن تشكيل لجنة التحقيق في الانتهاكات السابقة سيتم ضمن مشروع العدالة الانتقالية

وزيرة حقوق الإنسان: نسعى إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وجعلها أحد مكونات الثقافة اليمنية

●،، أكدت وزيرة حقوق الإنسان أن الوزارة أجلت النظر في موضوع «الهيئة العليا المستقلة لحقوق الإنسان» التي كان أعلن عن التحضير لإنشائها خلال الفترة الماضية – وذلك حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

وقالت حورية مشهور في تصريح خاص لـ«الثورة»: كنا قد بدأنا التحضير لإنشاء الهيئة، خلال الفترة الماضية إلا أننا مع الأسف لم نتوصل إلى إتفاق بشأنها.. لذلك فإن وزارة حقوق الإنسان ستواصل عملها.. ومساعيها بهذا الشأن ستستمر وإن شاء تنشأ الهيئة في نهاية المرحلة الانتقالية بعد انتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة..

وأضافت الوزيرة : المرحلة الحالية تعد استثنائية وبالتالي لم يتم خلالها دمج أو فصل أية وزارات ولم تجر أية تغييرات وإنما تم إستلام الوزارات على الوضع الذي كانت عليه وبالتالي فإن أي دمج أو تغيير في الحقائب الوزارية لن يتم تحقيقه إلا في نهاية الفترة الانتقالية..

وعن أبرز الانتهاكات والقضايا الحقوقية التي تحظى باهتمام وتركيز الوزارة في الوقت الحالي.. قالت وزيرة حقوق الإنسان: الحقيقة أن القضايا الخاصة بحقوق الإنسان كثيرة ومتعددة ومختلفة وواسعة.. لكن أكثرها عدداً هي تلك التي شهدتها الساحة اليمنية خلال السنة الماضية بسبب الاعتصامات والمسيرات السلمية والتي تم مواجهتها بأساليب قمعية شديدة وعنف مفرط وهو ما أثبتته الكثير من التقارير وعلى إثره شددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في توصياتها بشأن اليمن على ضرورة النظر في حقيقة تلك الانتهاكات ومساءلة ومحاسبة من قاموا بارتكابها وهذا ما ستقوم به وزارة حقوق الإنسان خلال الفترة القادمة ليس بمفردها وإنما بالتعاون والتنسيق مع الكثير من الجهات والأطراف الحكومية إلى جانب عدد من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في المجال الحقوقي بدرجة أساسية والتي اهتمت ورصدت وكانت لها أدوار سابقة في هذا الجانب..

وفيما يتعلق باللجنة الخاصة التي أوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتشكيلها للتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها الساحة اليمنية الفترة الماضية.. أكدت الوزيرة حورية مشهور- أن موضوع تشكيل اللجنة يأتي ضمن مشروع «العدالة الانتقالية» التي سيتم تطبيقها قريباً كحزمة متكاملة من التدابير والإجراءات والتي سيصدر عنها عدد من القوانين – مشيرة إلى أن اللجنة لن تستطيع أن تقوم بمهامها وتستدعي الشهود.. وتفتح سجلات لتوثيق شهاداتهم إلا في إطار قانوني وهو ما تعكف الوزارة على التحضير والإعداد له في الوقت الحالي بالتعاون مع وزارة الشئون القانونية..

وعن رأيها حول قدرة وزارة حقوق الإنسان على تنشيط دورها بشكل أفضل مما كان عليه الحال سابقاً قالت وزيرة حقوق الإنسان: إن شاء الله بصراحة نحن نأمل أن نحقق ذلك ونتطلع إلى القيام بهذا الدور ما لم نقم بتعزيزه بشكل أفضل خصوصاً في ظل الانتهاكات الخطيرة التي حصلت في مجال حقوق الإنسان وإلى ذلك نحن نسعى بحرص إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وجعلها مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة اليمنية وجزءاً من ثقافة الفرد في تعاملة مع الآخرين ومع المؤسسات..

وتابعت مشهور كما إننا نسعى إلى نشر الثقافة القانونية التي تجعل الأفراد والمؤسسات يحترمون القانون ويطبقونه وحتى يصبح للقانون هيبته وقوته في التعاطي مع قضايا الناس والمجتمع لأنه إذا لم ترتفع نسبة الوعي بين الناس بالثقافة الحقوقية وبأهمية احترام القوانين فإن واقعنا لن يتغير وستستمر الانتهاكات .

وعن قراءتها لمستقبل الحريات وحقوق الإنسان في بلادنا أوضحت وزيرة حقوق الإنسان أن الظروف تستدعي التأصيل القانوني لها.. مشيرة إلى أن ذلك ما يتوجب مراعاته والتركيز عليه في الدستور الجديد الذي سيتم صياغته قريباً.. وقالت: نحن نتطلع إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس العدالة والحرية والمواطنة المتساوية وتعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وعندما يتحقق ذلك سنستطيع القول أن مجالي الحريات وحقوق الإنسان ستشهد ازدهاراً خصوصاً وأن الناس في الوقت الحالي وفي ظل الثورة الشبابية الشعبية قد تذوقوا طعم الحرية واستشعروها وبالتالي من الصعب جداً أن يترجعوا عن ما حققوه وأنجزوه حتى هذه اللحظة لذلك فإن عملية البناء والتأسيس لدولة اليمن الجديدة ستتم على أساس ما تم إنجازه..

الانتخابات الرئاسية.. أهمية المشاركة ومآلات المقاطعة..!!

عبدالكريم المدي

**،، أعتقد وبدون أي مبالغة زائفة أن كل القوى السياسية والمثقفين والنخب الاجتماعية ورجالات الدين وكل من يعنيه أمر هذه البلاد أن إنجاح الانتخابات الرئاسية في ٢١ فبراير القادم مسئولية الجميع دون استثناء أو تهرب أو تأجيل أو مراوغة أو سخط أو أي حسابات سياسية وتراكمات ورؤى مختلفة..

وليعلم الجميع إن عدم إنجاح الانتخابات الرئاسية أو استبدالها بإرساء ثقافة الخصوبة كارثة، كما أن إرساء ثقافة الرفض بدلاً عن الحوار والعنف بدلاً عن السلام، وفي هذا الظرف الحساس الذي تمر به بلادنا سوف يكون إعلاناً من قبل الجميع بالفشل ونقطة الرجعية، والتخلف والانهيار وهذا هو التجسيد الأوضح لمعنى الكارثة الكبرى..

لذا ما نريده هو أن يضطلع الجميع بمسؤولياتهم ونقصد بها دفع الناخبين إلى مراكز الاقتراع وحثهم على ممارسة حقهم الديمقراطي بسلام وحثهم على الابتعاد عن التحريض والتشفي والمزايدة ورفع منسوب التحدي أو أي رهانات خاسرة وفي هذا الموضوع تحديداً أمر «موضوع»الانتخابات الرئاسية التي تأتي كنتاج منطقي وحدث سعيد لمن طالب بالتغيير وتجسيد حقيقي ومرحب به لمن يؤمن بالديمقراطية وثابت لا يفرط فيه لمن يرفض الانقلابات ... كما أنه إسهام رائع لمن يريد أن يكون مشاركاً وشريكاً في صناعة المستقبل ونهضة اليمن، فيما رفضها والتخاذل عن المشاركة فيها كما أسلفنا يعني رفضاً للحوار ورفضاً للديمقراطية وهو في مجمله ظاهرة غير حضارية وغير عصرية ولا تنصب في خانة المصلحة الوطنية العليا التي لا يحيد عاقل السعي إليها..

إننا في الحقيقة ونحن على بعد أيام قليلة من ٢١ فبراير يوم الاستحقاق الديمقراطي المتمثل بالانتخابات الرئاسية للمرشح التوافقي لمنصب رئيس الجمهورية الأخ المشير/عبدربه منصور هادي – نائب رئيس الجمهورية نكون قد أغلقنا جميعاً ملفات الماضي وملفات الخلافات والمماحكات ومحاولات إثبات من قبل هذا الطرق أو ذاك أنه بحق وغيره الباطل، وهو الفضيلة وغير الرذيلة، وهو الوطن وغيره العدم أو الخيانة..

أقول إن إنجاحنا للانتخابات ومشاركتنا جميعاً فيها، وأقصد من قد بلغ منا السن القانونية، يعني أننا قد خرجنا بالفعل من شبح تلك الأوضاع والشهور التي رجّت واقعنا وأحلامنا وطفولة أبنائنا وغطّة يقيننا بظلام وعتمة مخيفة وغير مسبوقة وليصح القول من دون أية مبالغة أيضا إننا نحتاج إلى غسيل حقيقي لقلوبنا وفتح لصفحة جديدة ، سيما أولئك الذين ظلوا وما زالوا ينادون ويبحثون عن رؤية جديدة وصيغ جديدة وفكر وآلية جديدين، وصافيين أكثر منطقية وجدية ومسئولية مما كان سائداً من نقاشات جاهزة وأجوبة صماء، سواء من هذا الطرف أو ذاك، وفي ظني وكي نحقق جميعاً ذلك علينا أن نبني جسوراً من الثقة والقبول بالآخر والإيمان الصادق والداعي بالديمقراطية ، ولنستهل ذلك بتوجهنا يوم ٢١ فبراير لمراكز الإقتراع ونحن جادون ومنفتحون ومتفائلون بالحاضر والمستقبل .. ومنحازون أيضا قولاً وفعلاً إلى النهج**

الديمقراطي والبناء والأرتقاء الحضاري للشعب وإنتاج ثقافة وواقع منفتحين على الذات والآخر والعصر بكل أدواته وصيغه ومتغيراته، آخذين من التاريخ ما يساعدنا على تخطي الحاضر وخلافاتنا نحو المستقبل، مع عدم انكسار إيماننا بذواتنا القديمة وثوابتنا وذاكرتنا من منطلق إن الإنسان الذي ليس له ذاكرة ليس له مستقبل.

صدقوني إني ومعي تقريباً الكثير ممن يشاركوني هذا الاعتقاد والرأي أقطع جازماً وأقول، إن إقبالنا على الانتخابات الرئاسية بمختلف مشاربنا الفكرية والسياسية وتوجيهاتنا وحساباتنا، يعني أننا سنمحو شفاء العام الفائت والذي ما زلنا نعيشه للحظة وسنفتح باباً للروح والفكر واسعاً نعبر من خلاله للمستقبل بغض النظر عمن يقول إن الانتخابات ليست تنافسية أو أي عذر آخر وعلى تثبيط عزيمة الآخرين .

مع إحترامي لأي رأي ولعمري من خلال إن أصحاب هذا الرأي لا يخدمون التغيير والتداول السلمي للسلطة ولا النهج والثقافة الديمقراطية مطلقاً لأن الديمقراطية سلوك وممارسة بعيداً عن أي أحكام أو معرفة مسبقة بنتيجة ما.. فالعالم كله وقف مع المبادرة الخليجية ومع مسألة إجراء انتخابات للمرشح التوافقي ودعم بقوة مسألة إجراء الاقتراع في موعده وفي المراكز الانتخابية وليس في الأحلام وثقافة إسقاط الواجب بمقترع واحد من البيت أو الأسرة أو القرية يذهب عن الجميع أو عن غيره، قد ينفع هذا الأمر في أن أحدنا يحج عن الآخر لأسباب وضوابط شرعية معروفة تسمح بذلك، لكن في مسألة الانتخابات الحرة المباشرة فهذا غير صحيح وغير قانوني وديمقراطي إلا إذا أدخلت تعديلات مستقبلية على نظامنا الديمقراطي وسمحت بإيفاد مندوبين للانتخابات الرئاسية كما هو معمول به – مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية..

ومن هذا المنطلق نقول، فلنذهب جميعاً يوم ٢١ فبراير ونستعد نفسياً وذهنياً لذلك اليوم كونه هدفاً وطنياً وديمقراطياً يعبر عن مثال وحلم ووعي جماعي منشود.. وللتأكيد أجدني هنا أكثر صدقاً وصراحة حينما أقول لكم: إن هذا الإلتزام بالذهاب إلى مراكز الاقتراع يوم ٢١ فبراير أمر في غاية الأهمية وإسهام حقيقي في تخطي المرحلة والتأسيس لمرحلة جديدة أياً كان عدد الراضين عنها أو المختلفين معها.. وأنا كمواطن يمني وبغض النظر عن وقوفي أو مواقفي خلال الفترة الماضية مع زيد أو عمر أقولها صراحة : إنني ومنذ التوقيع على المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م بالعاصمة السعودية الرياض، كلما ذكرت يوم ٢١ فبراير بالفعل يجتاحني شعور استثنائي بزهو الإنفراج والخروج من مغاليق الأزمة التي تطحننا إلى اليوم، كما أشعر وآمل أن ذلك اليوم سيكون البداية الحقيقية للخروج من الأزمة ومتوالياتها التي نتقلب في مدارجها الصعبة إلى اليوم ، كما أنه – وهذا ما يحدوني إليه رفيع العزم وفيض الأمل – سيمكنا من تغير كثير من الأوضاع التي غيرت حياتنا وسلبت أحلامنا وأزهقت سكينتنا ودفعت بالآلاف من طوابير الجوعى والعاطلين إلى الشوارع والطرقات والحدود الشمالية مع الشقيقة الكبرى..

لقد ظللنا خلال ما يزيد عن «١١» شهراً ننتظر جواباً لا يأتي وفرجاً لا يلوح ونحن نصل النهار بالليل سهراً وتضرعاً محدقين إلى السماء وفي الاتجاهات التي كانت تنطلق منها الصواريخ والقذائف والرصاص أو تلك الأحياء والساحات والشوارع التي غيرت خارطة الأماكن والنفوس ونبض القلوب..

إن إنجاح الانتخابات الرئاسية يوم ٢١ فبراير خيار حقيقي للخيرين ودعوة شريفة للخير والإتجاه نحو آفاق رحبة ومستقبل أكثر أماناً وسلاماً وتعايشاً وتعدداً وتوحداً وقبولاً بالآخر كما أن توجه أكثر من ٧ ملايين ناخب، كحد أدنى، إلى مراكز الاقتراع لانتخاب المرشح التوافقي لمنصب رئيس الجمهورية يعني لمن دعوا أو يدعون لمرحلة جديدة ويمن جديد بلا فاسدين يعني أنهم يؤمنون يتوجههم ويؤمنون بالمرحلة وبضرورة النجاح في هذا الاختيار ولن أكون مسرفاً في الألفاظ ووضع المغريات والتخوفات أيضا على هذه الصفحة، إذا ما قلت: ما أخشاه، هو أن تعمد بعض القوى إما بقصد أو بغير قصد وكذلك المثقفين وبعض الوجاهات الاجتماعية والنخب إلى عدم التفاعل مع يوم ٢١ فبراير أن يكون هذا– لا سمح الله– مدعاة لبداية الانزلاق في أتون صراع حقيقي أو مزعزع لغريزة الاستقرار وفكرة ومفهوم الديمقراطية في مجتمع يجثهم على أطلال الصراعات وبحور الفقر والجوع والجهل، حتى أوشك خلال الشهور وربما لسنوات خلت أن يمزقه الشتات وتتوزعه المنافي وساحات الوغي وتستعيده بكل عنفوان ذاكرة داحس والغبراء وتغلب وتميم. وتأسيساً على ما سبق أقول علينا يا قوم أن نحمل في أروحنا وقلوبنا وأحلامنا نداء المستقبل وأسباب اليقظة والسلام والاكتمال ونشارك في الانتخابات القادمة للأسباب السابقة كلها ومن موقف أيضا أخلاقي وفكري ووطني نعبر به عن إيماننا ببعضنا وبالتغيير وبالسلام وبحق هذا الوطن وهذه الأجيال في العيش الكريم والمستقبل المشرق الواعد الذي سنغرس بذوره الأولى يوم ٢١ فبراير ٢٠١١م.

لا أريد أن أكرر ما قلته كرأي شخصي وقناعة مترسخة بالنسبة لي، لا أتقرب بهما مطلقاً من بلاط السلطان ولا من عوالم الأحزاب والساحات ، كما أرجو أن لا أكون قد خالفت بهما أحداً، حد الشقاق كما يعتبر ذلك بعض المخالفين أو المختلفين مع الآخر في أي خلاف سياسي كان، حينما يعتبرون من يخالفهم الرأي رجساً من عمل الشيطان فيما هم الطهارة الحقيقة لهم وحدهم فقط.. أقول ما لا يختلف عليه ربما معظم الناس وخاصة الشريحة التي أخاطبها هنا بصورة مباشرة: هو أننا كلنا نرغب في مجتمع مدني يصل إلى التقدم ويكون– كما قال المخرج السينمائي المصري داوود عبدالسيد– المرء فيه مسئولاً عن نفسه حيث علاقته بالآخرين علاقة قانون، لا علاقة وصاية إنتهى قوله إذا ما أردنا ذلك علينا أن نتجه نحو الديمقراطية والعمل على تثبيتها كثقافة وسلوك ونهج في نفوس الأطفال والشباب والشابات وكل شرائح المجتمع بمختلف مراحله العمرية ونعمل أيضا وعلى قاعدة إنه عندما يؤمن الإنسان بشيء فهو يرتبط به ويعمل على تحقيقه في البحث دوماً عما يوحد وليس عما يفرق وعن السعادة لا عن الشقاء وعن الإنسان الأعلى وليس الإنسان الأدنى، وعن المشاركة الوطنية وليس الإقصاء وعن الديمقراطية وليس الدكتاتورية.

أضيف وأقول إنه وبعد أن ظننا وخشينا طوال أكثر من «١١» شهراً أن تكون الأحداث تلك أول الحجارة القلقة في جدار الوطن الذي بدى مائلاً، هاهو الموعد قريب في الخروج العملي والتخلص من كابوس الخوف ومآلات الصراع والضياع وذلك في «٢١» فبراير، وما نتمناه في هذا السياق وحول مجمل القضايا الوطنية أن ندرك مرة ثانية وثالثة وعاشرة وألفاً هو أننا كيمنيين أولاً وأخيراً ننتمي لأرض واحدة هي اليمن وأصحاب لغة وثقافة واحدة هي العربية وديانة واحدة هي الإسلام وقضية واحدة هي البناء والنهوض والكرامة وعرف واحد هو العرق البشري، لذا فلا بد لنا من أن نؤمن بهذا كله، وبالمشاركة والديمقراطية والتغيير من منطلق أن الكائن البشري هو الوحيد الذي يأبى أن يظل على ما هو عليه.

وإلى أن نلتقي في ٢١ فبراير ٢٠١٢م دمنا جميعاً لقلوب بعضنا وثوابت وطننا وصناديق الاقتراع ونسيان الماضي أقرب .

معين النجري

إجازة ترفيهية

لماذا لا نحتفل بيوم ٢١فبراير كما يجب؟ لماذا لا نكرم هذا اليوم باعتباره جزءاً من الحل الذي أخرج اليمن من عنق الزجاجة ؟

لماذا لا نمنح قناعاتنا إجازة ترفيهية ليوم واحد ونذهب إلى صناديق الاقتراع لنمنح الانتخابات القادمة أكبر قدر من زخم الحضور والمشاركة لنثبت لأنفسنا أننا قادرون على عمل الكثير من أجل هذا البلد؟

ومادام معظم الأطراف السياسية قد أجمعت وارتضت هذا المخرج لليمن .. فليكن.

سيقول البعض (كل الطرق تؤدي إلى عبد ربه منصور هادي) هذا صحيح فهو مرشح التوافق الوطني وطريقة إلى كرسي الرئاسة مفتوحٌ مفتوحٌ مفتوح .

لكني أدعوكم إلى مراجعة مواقف هذا الرجل وصبره وسعة صدره . تذكروا انه كان ولفترات كثيرة وبفترات حرجة شوكة الميزان. وأحايين كثيرة كان الترس الأهم في منظومة العمل السياسي وهاهو اليوم الشخصية رقم واحد في اليمن .

ألا يستحق هذا الرجل منا أن نجعل من يوم انتخابه كرنفالاً انتخابياً حافلاً يليق بتاريخه ومواقفه وأهمية الخيوط التي يمسك بها الآن بحرص وتوازن عجيب .

لقد شاء القدر أن يحمل نائب رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي مجموعة من الصفات –نعرفها جيدا– هي التي أهلته ليكون رجل التوافق الوطني والحلقة الأهم في المبادرة الخليجية التي تعمل على إخراج اليمن من أزمته ومن ثم تطبيع الوضع ثم العودة إلى الحياة الديمقراطية الحقيقية التي ارتضاها الشعب ويصعب علينا التراجع عنها تحت أي مبرر بعد أن حررتنا من أنظمة اللون الواحد والفكر الواحد والتوجه الواحد والشخص الواحد.

لقد شاء القدر أيضا أن يكون الأخ عبدربه منصور هو الطريق الوحيد الآمن الذي نستطيع من خلاله أن نصل إلى الحياة الديمقراطية الحقيقية بأقل الخسائر.بعد أن تعطلت البوصلة وتقاذفتنا التيارات وارتفع الموج وأوشكت السفينة على الغرق.

لذا يجب علينا أن نكون أكثر حرصاً على الوصول كما ينبغي لنتمكن بعدها من استعادة كل ما فقدناه خلال الفترة الماضية.

إنه الفرصة الوحيدة أمامنا للعودة، وعلينا ألا نخذل أنفسنا وأن ندع الحكمة اليمانية – التي يقولون عنها – تعمل فقد اشتقنا كثيراً لرجال الحكمة والعقل، ولنسمي يوم ٢١ فبراير القادم يوم الحكمة.